



أثر الاستثمار برأس المال البشري على مؤشر التربية والتعليم - العراق دراسة تحليلية ما بعد عام 2003

م.م. مناف مرزہ نعمة

م.م. عباس مكي حمزة

كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة القادسية

كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الكوفة

المستخلص

يعتبر رأس المال البشري عامل مهم و أساسي في التنمية الاقتصادية، إلا أن عملية إعدادة تتطلب نظام تعليمي وتكويني كفؤ و فعال من أجل تحضير الدخول إلى سوق العمل والمساهمة في خلق الثروة ، من هذا المنطلق فإن مدى فعالية نظام التعليم و التكوين، لا ترتبط بحجم مخرجاته أو الهياكل و المنشآت المجهزة له، بقدر ما تقاس بمدى قدرته على تزويد سوق العمل بأيدي عاملة مدربة و مؤهلة و متخصصة وفق متطلبات هذه السوق و هنا يبرز دور التحليل النظري عند الاقتصاديين الأوائل والعاصرين على تأكيد العلاقة الوثيقة بين الرأس مال البشري والتعليم .

بعدما أصبح العالم يواجه الآن موجة من التحولات الواسعة وثورة في العلم والتقنية وحركية واسعة تطال كل شيء، حيث لم يشهد تغيرات مثل الذي شهدها اليوم، بشكل أدت إلى خلق توجهات جديدة للاقتصاد قلبت المفاهيم والمصطلحات والممارسات التقليدية رأساً على عقب، لتحل محلها متغيرات أخرى أكثر دلالة، اذ غزت تكنولوجيا الإعلام والاتصال والمعلوماتية معظم القطاعات الاقتصادية ومختلف مناحي حياة البشر، وأصبح التطور الذي يشهده العالم يعزى في أغلب الأحيان إلى ما تمتلكه كل دولة من معرفة في مجال العلوم الاقتصادية وغدت المعرفة العامل الرئيس خلافاً لعاملي العمل ورأس المال، مما أدى بالكثيرين إلى تفسير ما يحدث على أنه دخول معترك اقتصادي جديد مبني على المعرفة كعنصر هام في الاقتصاد ومفتاح نجاح البرامج التنموية والاقتصادية.

Abstract

Human capital is an important factor and a key to economic development, but that the process of its preparation requires an educational system and formative efficient and effective in order to prepare to enter the labor market and contribute to wealth creation, from this standpoint, the effectiveness of the education system and configuration, not with the volume output or structures and installations fitted him, as far as measured by its ability to supply the labor market in the hands of trained and qualified workers and specialized according to the requirements of this market here and highlight the role of theoretical analysis at the early and contemporary economists to emphasize the close relationship between human capital and the labor market.

After it became the world is now facing a wave of changes large and the revolution in science and technology and dynamic range affects everything E, which has not seen changes like those seen today, has led to the creation of new approaches to the economy turned the concepts, terminology and practices upside down, to be replaced by other variables more meaningful , as it invaded the



information and communication technology and information most economic sectors and the various aspects of human life, and became the development of the world is due most often to possess each of the knowledge in the field of economic sciences, and which were not envisaged when our ancestors and become a knowledge-the main factor in contrast to the factors of labor and capital money, which led many to interpret what is happening on it to move into a new economic knowledge-based as an important element in the economy and the key to the success of development programs and economic development.

المقدمة

يعد الاستثمار في رأس المال البشري في مقدمة القضايا التي تعنى بها المجتمعات على اختلاف أنظمتها ومستويات نموها حيث ثبت أن العنصر البشري ليس فقط هو أحد عناصر الإنتاج ومحددات الإنتاجية بل هو المؤثر الرئيسي في جميع مكونات التنمية بحيث أصبح في مقدمة المقاييس الرئيسية لثروة الأمم، ومن ثم أخذت قضية العناية بتنمية الموارد البشرية بأفضل السبل وأكثرها جدوى مكانتها على اعتبار أن الإنفاق على هذه التنمية يعد من أهم وأعلى درجات الاستثمار، وما زالت هذه الأهمية في تزايد مستمر وتأخذ مجراها في الدراسات والفعاليات التي تنظم وبشكل متواصل على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، خصوصاً وأن العالم يشهد يوماً بعد يوم تغيرات متلاحقة نتيجة للتطورات التقنية التي تحدث بفعل الإنسان وتتبعك عليه في الوقت الذي أصبح فيه الاهتمام ينصب على البشر إعداداً وتدريباً وتعميقاً للخبرة، إذ عندما يتكامل الإعداد البشري يصبح من السهل زيادة القدرة التنموية في استخدام باقي رؤوس الأموال أفضل استخدام، لذا فإن الدولة الناشطة في مجال التنمية تضع أمامها هدفاً استراتيجياً هو تطوير كفايات رأس المال البشري وإعداده إذ أن تكوين رأس المال البشري وتنميته ضرورة حضارية تفرضها متطلبات العصر ولا يمكن تصور مجتمع متقدم في إمكاناته الإنتاجية فقيراً في كفاءة رأس المال البشري العائد له أو العكس عندما نعلم أن القدرات والخبرات والمهارات لرأس المال البشري غير متساوية بين الأفراد العاملين فهناك فئة معينة منهم تمتلك المكونات المذكورة بشكل يفوق الآخرين، ويمكنهم ذلك من إنتاج أفكار جديدة تنعكس بالإيجاب على المنشأة ومنتجاتها وحصتها السوقية، وهؤلاء يمثلون إلى حد كبير رأس المال الفكري، والذين تنعكس إمكاناتهم وقدراتهم في كم ونوع مناسب من حالات الإبداع المختلفة في منشأة تمتاز في التكيف باتجاه المستجدات في هذه البيئة، وهذا الأمر لا يتم إلا إذا امتلكت هذه المنشآت الأطر البشرية المؤهلة وتوفير ثقافة تمتاز بالإبداع والابتكار وانطلاقاً من هذه الأهمية التي يشكلها رأس المال البشري في عملية التنمية جاءت هذه الدراسة لتوضيح عوائد الاستثمار برأس المال البشري وأثره على التعليم في العراق.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث من أهمية الموضوع نفسه، إذ يعمل الاستثمار البشري على تعظيم قيمة العمل في التعليم ويسهم في تحقيق حالات الإبداع وتعزيزها التي تقضي إلى بناء الميزات التنافسية، وعلاقة ذلك بتنمية القدرات الإبداعية في القطاعات الاقتصادية المختلفة.



مشكلة البحث

تتبع مشكلة البحث من مشكلة حقيقية مفادها ان استخدام الموارد البشرية في العراق شهد هدراً كبيراً وقصوراً واضحاً في درجة التأهيل نتيجة للضعف الواضح في الاستثمار في التعليم والتدريب والبحث العلمي مما انعكس سلباً على مؤشرات التربية والتعليم في العراق .

فرضية البحث

تتطلب الدراسة من فرضية مفادها أن تعزيز الاستثمار في رأس المال البشري هو ذات اثر ايجابي في كل من التعليم والبحث والتطوير .

هدف البحث

تتركز اهداف البحث في محاولة التعرف إلى أبعاد ونظريات رأس المال البشري فضلاً عن معرفة الفرق بين رأس المال الفكري ورأس المال البشري و ما هي اثر عوائد الاستثمار برأس المال البشري في التعليم ويمكن بلورة هذه المشكلة في التساؤلات التالية:

- 1- ما المقصود برأس المال البشري وأهميته ؟
- 2- ما هو واقع التعليم والبحث العلمي في العراق ؟
- 3- ما هو اثر الاستثمار برأس المال البشري على التعليم والتدريب والبحث والتطوير؟

منهجية البحث

إن هدف البحث يتحقق من خلال استخدام اسلوب التحليل الوصفي في جمع المعلومات المتعلقة بالبحث من خلال الرجوع إلى المصادر العلمية والدوريات فضلاً عن التقارير والنشرات .

هيكلية البحث

- المبحث الأول : رأس المال البشري والفكري والاستثمار في التعليم الاطار النظري والمفاهيمي .
- المبحث الثاني: واقع التعليم والبحث العلمي في العراق وافاقه المستقبلية .
- المبحث الثالث: مؤشرات الاستثمار بالتعليم والتدريب والبحث العلمي في العراق .

المبحث الأول: رأس المال البشري والفكري والاستثمار في التعليم-الاطار النظري والمفاهيمي

اولاً- ماهية رأس المال البشري وعلاقته برأس المال الفكري :

يعد رأس المال البشري هو جزء من رأس المال الفكري وليس هو رأس المال الفكري بذاته كما يعده بعض الباحثين إذ أن رأس المال البشري يتمثل بالافراد الذين يمتلكون المهارات والخبرات المرتبطة بتكوين الثروة لشركائهم وهناك من يعده عنصراً غير ملموس يعبر عنه دائماً بالمعرفة المتواجدة عند المستخدمين في الشركة والقدرة الإبداعية والتي تفوق في القيمة الحقيقية موجودات الشركة المادية⁽¹⁾ .

وإذا أردنا ان نحدد بدقة مفهوم رأس المال الفكري ورأس المال البشري فيجب أن نميزه عن رأس المال المادي ورأس المال البشري إذ يتمثل رأس المال المادي في الموارد التي تظهر في ميزانية المنظمة كالعقارات والتجهيزات والمخزونات بينما يمثل رأس المال البشري المهارات والإبداع والخبرات المتراكمة



للعنصر البشري من هنا فإن رأس المال الفكري يشمل رأس المال البشري ويختلف عن رأس المال المادي⁽²⁾.

إذ يعرف رأس المال البشري بأنه معرفة الفرد وخبراته وقدراته ومهاراته فضلاً عن ابتكاراته وترتبط هذه العناصر وإبداعه مع بعضها وتسهم بمجموعها في نجاح العمل أما تركيبات البيئة الداخلية فتشمل براءات الاختراع و المفاهيم والنماذج والنظم المحاسبة والإدارية، فضلاً عن الثقافة التنظيمية وبالنسبة للتركيبات البيئية الخارجية (External structures) فهذه تشمل العلاقات مع الزبائن والموردين والعلامات التجارية وسمعة الشركة أو الصورة المنطبعة عنها⁽³⁾.

كما يشير لرأس المال البشري على أنه مجموعة المعارف والمهارات والخبرات، والقدرات التي تمكن من زيادة إنتاجية العمل لدى فرد أو جماعة عمل معينة، أما الرأس المال الفكري فهو رأس المال الذي يتكون من الرأس مال البشري مهارات الأفراد العاملين فضلاً عن الرأس مال الهيكلي التنظيم والملكية الفردية، ورأس مال الفكري أو ما يطلق عليه بالأصول الذكية والذي يمكن تعريفها بأنها "اجمالي المعرفة التي يمتلكها المجتمع، والمهارات، والقدرات التي يمكن أن تمتلكها) كما يعرفها توماس المنظمات وتوجهها نحو الإنتاج البناء هي الموارد والممتلكات الذكية والمعرفة والمعلومات والخبرات التي يمكن أن تستخدم لخلق الثروة⁽⁴⁾". كما وردت العديد من المفاهيم الخاصة برأس المال الفكري من قبل الأكاديميين أو الممارسين إذ يعده البعض قدرة متميزة تتفوق بها المنظمة على المنافسين تتحقق من تكامل المهارات المختلفة وتسهم في زيادة القيمة التي تقدم للمشتريين في حين عرفه باحثين آخرين على أنها نخبة متميزة من العاملين لهم القدرة على تفكيك هيكلية الصندوق الأسود للعمل الإنتاجي إلى مكوناته وإعادة تركيبها بشكل متميز⁽⁵⁾.

فيما يذهب باحثون آخرون على اعتبار رأس المال الفكري والأصول غير المادية (Intangible) وإنشاء المعرفة على أنها مفاهيم ترتبط في إدارة المعرفة وأن كانت هذه الجوانب متوازية مع بعضها، كما أن الحسابات التقليدية تشوه موضوع الاستثمارات في رأس المال الفكري، فإذا تم رؤيتها كتكاليف، فهي تكتب نفقات قصيرة الأجل، ولكنها يجب أن ترى كاستثمارات ضرورية من المنظور الجديد لإنشاء القيمة، وهي التي تعتمد بشدة على كثافة المعرفة (Knowledge intensity) فرأس المال الفكري يكمل المعلومات المالية وليس تابعاً لها ويعرف رأس المال الفكري تقليدياً بأنه يحتوي على ثلاثة أجزاء تغطي رأس المال البشري والتركيبات التنظيمية الداخلية (Intra-organizational structures) فضلاً عن البيئة الخارجية، اما الاستثمار في الرأس مال البشري فيهدف إلى الحصول على مداخيل أكثر من التكاليف التي يتطلبها، ويقوم به أما (الفرد) ذاته للتكوين الأساسي مثل زيادة الخبرات، والتكوين خارج المهنة التي يؤديها الفرد أو تقوم به (المؤسسة) من خلال التكوين المستمر فالكفاءات المتحصل عليها في النهاية قد تكون عامة يتم استعمالها في أي مؤسسة أو خاصة تؤدي إلى إحداث تأهيل خاص أي مجموع القدرات التي يتم تجميعها بالمؤسسة التي ينتمي إليها الفرد فقط والعائد المترتب يكون في شكلين، إما في شكل زيادة في الأجر، بالنسبة للفرد أو زيادة في إنتاجية العمل بالنسبة للمؤسسة.



ثانياً: أهمية رأس المال البشري

تعتبر الموارد البشرية من المقاييس الأساسية التي تقاس بها ثروة الأمم باعتبار أن هذه الموارد على رأس المكونات الرأسمالية والأصول المؤثرة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدول، حيث أصبح العنصر البشري ودرجة كفاءته هو العامل الحاسم لتحقيق التقدم .

وقد أكد علماء الاقتصاد منذ وقت طويل أهمية تنمية الموارد البشرية في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث ذكر " آدم سميث A . SMITH " في كتابه الشهير " ثروة الأمم " أن كافة القدرات المكتسبة والنافعة لدى سائر أعضاء المجتمع تعتبر ركنا أساسيا في مفهوم رأس المال الثابت، حقيقة أن اكتساب القدرة أثناء التعلم يكلف نفقات مالية، ومع ذلك تعد هذه المواهب جزءا هاما من ثروة الفرد التي تشكل بدورها جزءا رئيسيا من ثروة المجتمع الذي ينتمي إليه .

كما أكد " ألفريد مارشال A . MARSHALL " أهمية الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره استثمارا وطنيا وفي رأيه أن أعلى أنواع رأس المال قيمة هو رأس المال الذي يستثمر في الإنسان، إذ عن طريق الإنسان تتقدم الأمم ، والاقتصاد ذاته ذو قيمة محدودة إن لم يستغل في سبيل التقدم وذلك عن طريق القوى البشرية التي تحول الثروات من مجرد كميات نوعية إلى طاقات تكنولوجية متنوعة تحقق التقدم المنشود .

ويمكن تقدير أثر التعليم في الإنتاجية من خلال المقارنة بين أجور الأشخاص المتعلمين وغير المتعلمين عبر الزمن، ويطلق على هذا المقياس العائد الاجتماعي للاستثمار في التعليم، كما يؤثر التعليم بشكل غير مباشر على الإنتاجية من خلال التأثير على الصحة، فقد أثبتت الدراسات أن الأمية والجهل يؤثران تأثيراً فعالاً على مستويات الصحة الفردية والعامة، وبشكل عام يساهم التعليم في تحسين الموارد البشرية وتطويرها من خلال رفع الكفاءة والمقدرة الذهنية وسعة الاستيعاب ورفع إنتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد⁽⁶⁾ .

ويعد الاستثمار في التعليم والبحث والتطوير اهم المؤشرات المستخدمة في قياس مستوى الاستثمار البشري وكما مبين ادناه:

1- الاستثمار في التعليم

يعد التعليم الركيزة الاساسية التي تركز عليها البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لأي مجتمع، حيث أكد كل من جون ستيوارت ميل وماركس وغيرهما على اهمية نمو المعارف والمهارات البشرية من خلال العمليات التربوية التعليمية وما تقدمه من اسهامات في نمو الاقتصاد وتطوره فنمو قدرات الفرد واستدامتها من خلال التعليم يؤدي الى زيادة قدراته الانتاجية⁽⁷⁾، وهو ما عبر عنه بالحكمة الصينية اذا اردت ان تحصد مشروعاً بعد عام فازرع قمحاً واذا اردت الحصاد بعد عشرة اعوام فاغرس شجرة واذا اردت الحصاد مائة عام فعلم الشعب⁽⁸⁾ .

كما اشار الاقتصادي الفرد مارشال الى القيمة الاقتصادية للتعليم حيث أكد على جدوى الاستثمار في التعليم على ان اكثر انواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة هو ما يستثمر في البشر، إذ ينظر البعض من الباحثين على ان الاستثمار في التعليم عملية اساسية واضحة الهدف منها كسب المهارات والمعارف



والمواقف والاداء والمسؤوليات الاجتماعية والاقتصادية والتكامل الاجتماعي وتحسين الكفاءة الشخصية للأفراد والبحث عن فرص افضل لهم⁽⁹⁾، كما اعتبر ان اساس السعي لتعليم الافراد كسعي الامم لان تصبح غنية واوضح (مالش) بان الافتقار للتعليم يجعل الناس فقراء والفقر يجعلهم غير سعداء وان الدولة اذا ساعدت على تعليم الفقراء تجعلهم اكثر سعادة وكما يرى ((جون ستيوارت ميل)) بان الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي يعتمد على التعليم ودعا الى ضرورة نشر المعرفة لكي يتم تحسين نوعية البشر وجعلهم اكثر تحكما في اتجاهات نشاطاتهم اما ((فريدك ليست)) اذ عدّ المهارات والقدرات البشرية التي توجد في الماضي وتعليم البشر من العناصر الاكثر اهمية في الخزين الرأسمالي للامة وعلى هذا الاساس يلعب التعليم دوراً مهماً في الدول المتقدمة التي اهتمت بالعنصر البشري وتطويرة على ان يكون فيها نظام تعليمي ومنهج متقدم لكل فرد من افراد مجتمعها⁽¹⁰⁾، اذ نسب ادم سميث الذكاء الحاد والعادات والتقاليد التي تنسم بها الدول المتقدمة الى الانتشار الواسع والمبكر للتعليم وأشار الى اهمية التعليم ودعا الى ضرورة الاهتمام به باعتباره المجال الذي يمنع الفساد في الطبقة العاملة ويساهم في الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لأن انتاجية العامل في اي دولة ترتبط ارتباطاً قوياً بالثروة التعليمية، كما اكدت الثروة المعرفية والتطور التكنولوجي الى ان هناك علاقة قوية بين التنمية الاقتصادية والتعليم في تحقيق الاهداف المزدوجة وبالتالي تلبية حاجات الاقتصاد الوطني وتوسيع مجال المعرفة للمجتمع⁽¹¹⁾.

وقد قام الفرنسي ((كولبير)) بتشجيع التعليم والمعرفة من خلال تأسيس المراكز العلمية وتشجيع الاختراعات والبحوث العلمية واستقطاب العقول من الخارج التي بدورها تؤدي الى زيادة لثروة الامة على ان دخل الافراد المتعلمين اكبر من دخل الافراد غير المتعلمين ولكي يكون الاستثمار مجدياً لابد ان يكون العائد منه اكبر من التكاليف⁽¹²⁾، وبذلك يلعب الاستثمار في التعليم دور مهم في اكتشاف مواهب الافراد، ويهيئ لهم سبل التفكير الموضوعي في مختلف المسائل وزيادة قدرتهم على الخلق والابتكار ومن جانب اخر يحفز الافراد لتحقيق التقدم ويجعل العقول والنفوس اكثر استعداداً لتقبل التغير والرغبة فهو يزيد طموح الافراد ويدفعهم للصعود الى السلم الاجتماعي⁽¹³⁾.

ونستنتج من ذلك على ان الاستثمار في التعليم يتخذ عدة جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وادارية من خلال تطوير الافراد بالمهارات والمعارف والقدرات والابتكار وهذا يعتبر بحد ذاته مصدراً للحصول على الوظائف من توفير فرص الحياة وتحسين مستوى المعيشة لهم .

2- الاستثمار في البحث والتطوير

يعد البحث والتطوير النشاط الاساسي للدول في تحقيق التنمية، والمشاركة الفعالة في التقدم الحضاري فالعنصر البشري المؤهل بالدور الاكبر في تنشيط البحوث من حيث توليد المعارف العلمية ونقلها واستغلالها حيث تقوم البحوث بدورها في تطوير الكفاءات البشرية وتوفير العوائد التي تكفل تنميتها بالشكل الذي يكفل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة⁽¹⁴⁾، لهذا يمثل البحث والتطوير مكانة هامة في المجتمعات ذات الطابع العلمي والفكري بوصفها الادارة الاكثر فعالية في تحقيق الانجازات الحضارية⁽¹⁵⁾.



فاستخدام اساليب البحث العلمي وتنمية القدرات والابتكارات تؤدي الى وضع انتاجية الفرد ودخله وزيادة الدخل القومي بالإضافة الى زيادة المدخرات، على ان الانسان هو المحور الاساسي للتقدم وذلك لا يتم إلا بالتنمية البشرية المبرمجة والموضوعة ببرامج ابتداءً من المدرسة التي يكتشف فيها المتفوقون والمبتكرون، وفي الجامعة حيث تنمو القدرات من خلال الدراسات العليا حيث ينمو القادرون على التفكير والبحث وحل المشاكل، وكذلك من خلال مراكز البحوث والوحدات المتخصصة حيث تدرس المشاكل، فالبحت والتطوير يعتبر القاعدة الاساسية التي تنطلق منها مبادرات التنمية الاقتصادية والصناعية والاجتماعية، وهو مقياس تقدم الدول فالنفاوت الواضح بين الدول المتقدمة والدول النامية يرجع بشكل اساسي الى الاستثمار في البحث العلمي وتطبيق نتائجه في كافة القطاعات التنموية، فالدول المتقدمة تطورت كثيراً في مجال العلوم الاساسية فأحدثت اثراً تكنولوجياً في المجالات الانسانية والاجتماعية والعلمية اذ حسنت المستوى المعيشي للبشرية وقدمت وسائل السعادة والرفاهية⁽¹⁶⁾، ومن هنا تأتي اهمية الاستثمار في البحث والتطوير من كونه يسهم في زيادة المعرفة وتطويرها وتطوير المعرفة التقنية المستندة للبحث العلمي، والتي تستخدم في مجالات الحياة المختلفة وبالذات الاقتصادية منها والانتاجية والخدمية وغيرها بالشكل الذي يقود الى زيادة ثروة المجتمع وزيادة انتاجية الاقتصاد وتحسين نوعية الانتاج والقدرة على المنافسة مع الآخرين سواء كان ذلك يرتبط بالفرد او الدولة .

ولاكتساب البحث والتطوير اهمية حاسمة فهناك اساسيات تدعو الى الاهتمام بالإنفاق على البحث والتطوير تكمن بإضافة خزين من المعرفة لبلد ما بمفرد .

- يمكن البحث والتطوير من فهم واستيعاب المعارف الاخرى في المخزون العالمي .
- يكون مهارات للعمال يمكنها من الاستخدام الفعال للمعرفة .
- يمنح البحث والتطوير المنافع والقوة للشخص الذي يسيطر على المعرفة انطلاقاً لمقولة ((فرانسيس بيكون)) ان المعرفة هي القوة .

ولأهمية البحث والتطوير تتسابق الدول على تخصيص مبالغ اكبر من موازنتها من اجل البحث والتطوير بوصفه استثماراً يدر ارباحاً هائلة، اذ اثبتت الوقائع ان تشجيع الابتكار والبحث والتطوير واعتماد المعلومات الحديثة من شأنها ان تحرر الانسان من عمله الروتيني، وتدفعه باتجاه العمل الخلاق وبما يساهم في فتح مجالات جديدة للأبداع وزيادة قدراتهم على مواجهة المشكلات التقنية⁽¹⁷⁾، ويمكن ان نستنتج مما سبق ان الاستثمار في التعليم والتدريب والبحث والتطوير اجزاء مترابطة ومرتبطة بعضها البعض الاخر في تمكين البشر ورفع كفاءته وإمكانياته وقدراته فالتدريب يبدأ من حيث ينتهي التعليم والبحث والتطوير يبدأ من حيث انتهى التدريب .

المبحث الثاني: واقع التعليم والبحث العلمي في العراق وفاقه المستقبلية

ان الجودة في مجال التعليم تعني مدى تحقيق اهداف البرامج التعليمية في الخريجين بما يحقق رضا المجتمع بوصفه المستفيد الاول من وجود المؤسسات التعليمية، ولكون المجتمع هو المستفيد الاول من وجود المدارس فيصبح له حق المشاركة الفاعلة في رسم سياسات التعليم والبرامج والانشطة التي تقدمها



المدرسة للأجيال المتتابة من الطلاب، كما له الحق بمساءلة القائمين على تسيير شؤون المدارس لما يفعلونه ويقدمونه من برامج وأنشطة تربوية⁽¹⁸⁾.

ومما تجدر الإشارة إليه في العراق انه في الثمانينات اسست جامعة بغداد قسم لتقويم الاداء الجامعي من اجل ضمان الجودة في كلياتها من حيث المدخلات والمخرجات وخلال عام 1992 وضعت نظاما دقيقا للسيطرة النوعية لقياس الاداء الجامعي وتقويمه، وتم بناء الملف التقويمي لأداء الجامعات بناءً على تحليل واستقراء للواقع التربوي والخبرات العراقية في ميدان القياس والتقويم، واخذ الملف التقويمي بنظر الاعتبار تقويم كفاءة التعليم كمدخلات وعمليات ومخرجات، وتقويم بناء النظام من خلال محاوره الرئيسة (الهيكل التنظيمي، الخدمات الجامعية، التدريسيين، الطالب، المناهج، طرق التدريس، البحث العلمي، الخدمات المجتمعية)⁽¹⁹⁾ وكان الهدف من التقويم الجامعي كالآتي⁽²⁰⁾:-

أ- التعرف على المؤشرات الايجابية والسلبية على مستوى الجامعة والكلية والهيئة والمعهد وتحفيز وتشجيع الجيد منها وتعميمه على جميع المستويات، ومحاولة التعرف على الاسباب التي وراء المؤشرات السلبية وخلفياتها .

ب- تحديد المستجدات القادرة على التطوير ورفع الكفاءة النوعية على مستوى الجامعة والكلية والهيئة والمعهد .

ج- تحديد التسلسل الرتبي للجامعات والكليات والهيئات والمعاهد، وبموجب تلك المؤشرات تم التحقق من جودة اداء الجامعات العراقية بدءاً من 1992 وتم ذلك في عام 1998 - 1999 وتشكل الهيئة الوطنية العليا لضبط الجودة وتتكون من عدد من الخبراء المتخصصين في القياس والتقويم والادارة التربوية، فالجودة في التعليم لها معنيين مترابطين واقعي وحسي المعنى الواقعي التزام المؤسسة التعليمية بإنجاز معايير ومؤشرات حقيقية متعارف عليها مثل معدلات الترفيع والكفاءة الداخلية وتكلفة التعليم، اما المعنى الحسي يركز على مشاعر واحاسيس متلقي الخدمة مثل الطالب، وهناك العديد من المعايير التي يتم استخدامها في مجال الجودة في التعليم ومنها⁽²¹⁾:

- معايير مرتبطة بالطالب: من حيث دافعية الطلبة واستعدادهم للتعليم والانتقاء.
- معايير مرتبطة بالمعلمين: من حيث حجم الهيئة التدريسية وكفاءتهم المهنية .
- معايير مرتبطة بالمناهج الدراسية: من حيث جودة مستواها ومحتواها ومدى ارتباطها بالواقع .
- معايير مرتبطة بالإدارة المدرسية: من حيث التزام القيادات بالجودة والعلاقات الانسانية الجيدة .
- معايير مرتبطة بالإمكانات المادية: من حيث مرونة المبنى المدرسي وقدرته على تحقيق الاهداف واستفادة الطلبة من المكتبة والاجهزة وحجم الاعتماد المالي .
- معايير مرتبطة بالعلاقة بين المدرسة والمجتمع من مدى وفاء المدرسة باحتياجات المجتمع المحيط والمشاركة في حل المشاكل، وللوقوف على واقع التعليم في العراق خصص هذا المبحث لتناول اهم مؤشرات التعليم في العراق والتي نبدؤها كالآتي:



أولاً- مرحلة التعليم الابتدائي

يبدأ التعليم الابتدائي من عمر 6 سنة وتعد هذه المرحلة قاعدة للسلم التعليمي وتكون الفئة العمرية في هذه المرحلة الدراسية محصورة بين (6-11) سنة، والتي يتمكن من خلالها الطالب اتقان المهارات الاساسية للعمليات الحسابية واستخدام التقنيات فضلا عن تنمية المهارات والقدرات العلمية وتعلم اللغة الانكليزية من اجل تطوير شخصياتهم بطريقة متوازنة ومتكاملة، ويمكننا من ملاحظة جدول (1) بيان التطور في مؤشرات التعليم الابتدائي للمدة 2005-2013 .

جدول (1) بيان التطور في مؤشرات التعليم الابتدائي للمدة 2005-2013

العام الدراسي	عدد المدارس الابتدائية	عدد التلاميذ المقبولين	عدد التلاميذ الموجودين	عدد الطلبة التارئين	عدد الطلبة الراشدين	عدد أعضاء الهيئة التدريسية
2006-2005	11828	712195	3941190	110517	698233	234139
2007-2006	12141	775168	4150940	123177	598516	236968
2008-2007	12507	805628	4333154	103433	677642	237130
2009-2008	13124	841971	4494955	105431	771088	256832
2010-2009	13687	849980	4672453	134748	687718	264604
2011-2010	14048	904759	4864096	123053	672276	263412
2012-2011	14674	95276	5124257	109526	692824	271734
2013-2012	15156	983382	5351319	99205	—	277792

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، التقرير السنوي سنوات متفرقة، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، العراق، سنوات متفرقة.

نلاحظ من الجدول اعلاه زيادة اعداد الطلبة الموجودين من (3941190) طالب الى (5351319) نظرا لزيادة اعداد السكان من جانب والاهتمام في التعليم من جانب اخر كما شهدت هذه المدة زيادة في عدد المدارس بالفترة المحصورة من (2005) من (11828) مدرسة الى (15156) مدرسة مما يدل على تطور اعداد المدارس لتواكب الزيادة الحاصلة في اعداد الطلبة .

ثانياً- مرحلة التعليم الثانوي

إن مدة الدراسة في مرحلة التعليم الثانوي هي (6) سنوات تنقسم على مرحلتين (المرحلة المتوسطة والمرحلة الاعدادية) وتكون مدة المرحلة المتوسطة (3) سنوات ومدة المرحلة الاعدادية ثلاث سنوات ايضا وتنقسم المرحلة الاعدادية الى فرعين الادبي والعلمي وكلاهما يؤهلان للحصول على التعليم الجامعي، ولغرض معرفة التطور للتعليم الثانوي في العراق ويمكننا من ملاحظة الجدول (2) معرفة تطور مؤشرات التعليم الثانوي في العراق اذ نرى ازدياد اعداد المدارس الثانوية من (4109) مدرسة في العام الدراسي (2006-2007) لتصل الى (7083) مدرسة عام (2013-2014) فيما ارتفع عدد الطلبة الموجودين من



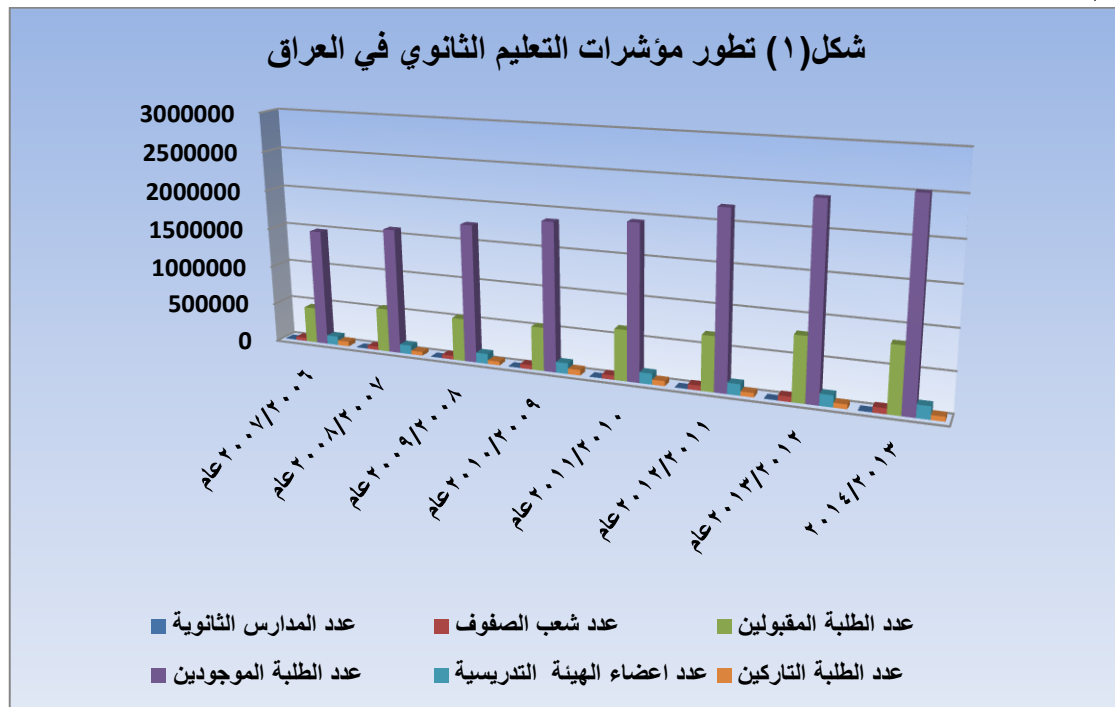
(1491933) عام (2006-2007) ليصل الى (2528133) عام (2013-2014) الامر الذي يدل على النمو المستمر في ازدياد الطلبة في المراحل الثانوية.

جدول (2) تطورات مؤشرات التعليم الثانوي في العراق للمدة 2003 - 2014

السنة الدراسية	عدد المدارس الثانوية	عدد شعب الصفوف	عدد الطلبة المقبولين	عدد الطلبة الموجودين	عدد اعضاء الهيئة التدريسية	عدد الطلبة التاركيين
2007/2006	4109	43107	463862	1491933	113556	62187
2008/2007	4364	45400	559905	1603623	114745	47791
2009/2008	4756	50725	546565	1750049	128477	48257
2010/2009	5182	54655	552859	1877434	135964	69865
2011/2010	5472	55695	641306	1953766	136446	63151
2012/2011	6041	62217	688333	2211421	141355	54810
2013/2012	6425	66483	810939	2394678	146276	58594
2014/2013	7083	70637	823951	2528133	160323	57754

المصدر: حيدر طالب موسى، واقع التنمية البشرية في العراق ومؤشراتها مع إشارة للواقع الخدمي والبيئي، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية المجلد الخامس، العدد 1، 2015، ص 134

وتبعاً للزيادة في اعداد المدارس واعداد الطلبة الموجودين شهدت اعداد الصفوف زيادة ايضا لتتناسب مع التطور الحاصل في اعداد الطلبة إذ ارتفعت اعداد الشعب (الصفوف) من (43107) الى (70637) وكذلك ارتفع عدد الهيئة التدريسية ليشهد هذا المؤشر نمواً هو الآخر خلال المدة من (2005) ولغاية (2013) إذ ارتفع عدد الهيئة التدريسية من (113556) ليصل الى (160323) وكما موضح في الشكل (1).



المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على جدول (2).



ثالثاً- التعليم الجامعي

يساهم التعليم العالي في النمو الاقتصادي المستدام من خلال تأثير الخريجين على نشر المعرفة، والمساهمة في إنتاج المعارف العلمية والتقنية الجديدة من خلال البحث العلمي والتدريب المتقدم، كما تخدم كقنوات لنقل ونشر المعارف المولدة في الخارج. ويقدر العائد على التعليم العالي بنحو 10% أو أكثر في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط مما يشير إلى أن الاستثمار في هذا النوع من التعليم يساهم في رفع إنتاجية العمل والنمو الاقتصادي طويل، وينحصر القبول في التعليم الجامعي في العراق بمخرجات التعليم الثانوي وأحياناً (التقني والفني والمهني وفق ضوابط محددة أما العمر التعليمي يتراوح بين (18-23) سنة، وتمتد الدراسة من (2-6) سنة دراسية، وتعد هذه المرحلة مهمة في جانب اعداد الكوادر العلمية للتأثير في المجتمع ويمكننا من ملاحظة جدول (3) بيان عدد خريجي الدراسات الأولية والعليا في الجامعات الحكومية والأهلية وهيئات التعليم التقني ومن ملاحظة نسب التغيير خلال الفترة الزمنية المحصورة بين (2010-2015) نجد عدم استقرار واضح في تغيرات عدد الطلبة المتخرجين وقد شهد العام الدراسي (2012-2013) النسبة الاعلى بعدد الخريجين والبالغ (61079)، أما بالنسبة للكليات الحكومية فكان العام (2013-2014) هو الاعلى وقد بلغ عدد الطلبة المتخرجين (23880).

جدول (3) خريجو الدراسات الجامعية الأولية و الدراسات العليا للمدة 2010-2015

خريجو الدراسات العليا	خريجو الدراسات الجامعية الأولية						السنة الدراسية
	المجموع الكلي	هيئة التعليم التقني			الكليات الأهلية	الجامعات الحكومية	
		مجموع	الكليات التقنية	المعاهد التقنية			
4910	93357	24347	2528	21819	9641	59369	2011/2010
5846	98673	28639	2325	26314	13673	56361	2012/2011
6888	99772	22417	2518	19899	16276	61079	2013/2012
6485	100190	18075	2370	15705	23880	58235	2014/2013
8081	100848	20930	2134	18796	21513	58405	2015/2014
24.6	0.7	15.8	-10	19.7	-9.9	0.3	نسبة التغير (الزيادة أو الانخفاض) خلال الفترة (2015/2014-2014/2013) %
64.6	8.0	-14.0	-15.6	-13.9	123.1	-1.6	نسبة التغير (الزيادة أو الانخفاض) خلال الفترة (2015/2014-2011/2010) %

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، التقرير السنوي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، العراق، 2015، ولم تقتصر الزيادة في اعداد الخريجين فحسب بل ازداد أيضاً عدد الطلبة المقبولين واعضاء الهيئة التدريسية وهذا ما يمكن ملاحظة من الجدول (4)، اذ يبين لنا هناك تطوراً ملحوظاً في عدد الطلبة المقبولين فضلاً عن الزيادة في اعداد الهيئة التدريسية، فقد ازداد عدد التدريسيين من (24459) تدريسي



في العام الدراسي (2006/2005) ليصل الى (37404) تدريسي في العام الدراسي (2011/ 2012) الامر الذي يؤثر زيادة التوجه نحو الحصول على الشهادات الجامعية بمختلف الاختصاصات العلمية .
جدول (4) تطور مؤشرات التعليم العالي في العراق للمدة 2005 - 2013

العام الدراسي	الطلبة المقبولين	الطلبة الموجدين	الطلبة الراسبين	الطلبة المؤجلين	الطلبة التارئين	أعضاء الهيئة التدريسية
2006-2005	109044	380231	39968	11403	6688	24459
2007-2006	99822	353174	61081	16992	11467	29109
2008-2007	114357	368631	63319	15882	7901	30109
2009-2008	102581	382873	77481	12710	9451	31981
2010-2009	123339	416414	77025	13168	7215	34008
2011-2010	157560	476377	74832	12955	6799	35735
2012-2011	133219	489399	—	—	—	37404

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، التقرير السنوي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، العراق، سنوات متفرقة.
على الرغم من الزيادة والتطور الملحوظ في اعداد الطلبة والهيئة التدريسية في كل المراحل الدراسية السابقة نجد ان وضع التعليم في العراق لازال متواضعاً مقارنةً بالدول الاخرى فقد شهدت مسيرة التعليم في العراق ازِمات كبيرة نتيجة الظروف الاستثنائية التي مر بها البلد والتي أدت إلى عرقلة العملية التربوية في العراق، بعدما تعرضت معظم مؤسسات التعليم في العراق للتخريب والنهب ابان دخول القوات الامريكية للعراق⁽²²⁾، فضلا عن ذلك ارتفاع اعداد التارئين للدراسة بسبب عدم الاستقرار الامني الذي شكل عاملا سلبيا اثر بشكل كبير على قطاع التربية والتعليم في العراق .

المبحث الثالث: مؤشرات الاستثمار بالتعليم والتدريب والبحث العلمي في العراق

اولاً- مؤشر الإنفاق على قطاع التربية والتعليم

تزايد الاهتمام بالتعليم وبالإنفاق عليه خلال المدة التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد تزايد هذا الاهتمام في وقتنا الحالي وترجع اهمية زيادة حجم الإنفاق على التعليم أساساً الى التطور الحاصل في الحياة الاجتماعية للدول كونها مسؤولة عن توفير التعليم لمواطنيها واعتباره احد مؤشرات تطور هذه البلدان الامر الذي ادى الى زيادة أعداد المقبولين على شتى المستويات والمراحل، غير أن ما ينفقه العراق على هذا القطاع ما زال قليلاً بالقياس إلى حاجته التعليمية بالمقارنة مع البلدان العربية الاخرى، وكما يتضح لنا من الجدول (5) .



جدول (5) الانفاق على التربية والتعليم في العراق

السنة	نفقات التربية والتعليم	النمو السنوي %	اجمالي الانفاق العام *	النمو السنوي %	الانفاق العام على التربية والتعليم كنسبة من الانفاق العام الاجمالي %
1991	835		17497		4.8
1992	1223	46.5	32883	87.9	3.7
1993	2345	91.7	68954	109.7	3.4
1994	6422	173.9	199442	189.2	3.2
1995	8598	33.9	690783	246.4	1.2
1996	14714	71.1	542541	-21.5	2.7
1997	19037	29.4	605802	11.7	3.1
1998	26584	39.6	920501	51.9	2.9
1999	49469	86.1	1033552	12.3	4.8
2000	58814	18.9	1498700	45.0	3.9
2001	70801	20.4	2079727	38.8	3.4
2002	202793	186.4	3226927	55.2	6.3
2003	71598.5	-64.7	4827493	49.6	1.5
2004	1188839	1560.4	31850100	559.8	3.7
2005	1462644	23.0	35981200	13.0	4.1
2006	2074119	41.8	50936300	41.6	4.1
2007	2806912	35.3	57947000	13.8	4.8
2008	3512419	25.1	59861974	3.3	5.9
2009	6871277	95.6	69165523	15.5	9.9
2010	8093008	17.8	84657467	22.4	9.6
2011	10137561	25.3	96662767	14.2	10.5
2012	11160618	10.1	117122930	21.2	9.5

المصدر: نزار كاظم صباح وانسجام كريم وحيد ، إمكانات السياسة الإنفاقية الحكومية في تطوير التعليم في العراق للمدة (1991-2012) مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلد 14، العدد4، 2012، ص209

في حين يتضح لنا من الجدول (6)، الاهمية النسبية للأنفاق على التعليم من الموازنة الجارية والاستثمارية للمدة (2007-2012)، والتي شهد فيها عام (2011) اعلى نسبه من الاهمية النسبية والبالغة (14%) بالنسبة للموازنة الجارية ويعود ذلك للزيادة في الانفاق الجاري اما اعلى مستوى اهمية في الموازنة الاستثمارية كان عام (2010) وقيمة (3.6%) .

جدول (6) الاهمية النسبية للأنفاق على التعليم من الموازنة الجارية والاستثمارية

السنة	الموازنة العامة الجارية	موازنة التربية والتعليم الجارية	الاهمية النسبية %	الموازنة العامة الاستثمارية	موازنة التربية والتعليم الاستثمارية	الاهمية النسبية %
2007	41947000	2684921	6.4	16000000	370481	2.3
2008	44190746	3162419	7.2	15671227	350000	2.2
2009	54148081	6446277	11.9	15017443	425000	2.8
2010	60980694	7243008	11.9	23676772	850000	3.6
2011	66596474	9307421	14.0	30066293	850140	2.8
2012	79954033	10215619	12.8	37177897	945000	2.5

المصدر: نزار كاظم صباح وانسجام كريم وحيد ، إمكانات السياسة الإنفاقية الحكومية في تطوير التعليم في العراق للمدة (1991-2012) مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلد 14، العدد4، 2012، ص213



ثانياً- مؤشر الاستثمار في التدريب

يعد التدريب في العراق واحداً من المصادر المهمة والفاعلة والمؤثرة لاكتساب المهارات فضلاً عن رفع الكفاءات التي تؤثر إيجابياً في رفد الحركة الاقتصادية بالطاقات الشابة، والتي تتصف بالخبرة والمهارات والوعي والتدريب الذي يكون وفقاً للأساليب الفنية والتقنية الحديثة يكون قادراً على تحقيق مستويات إنتاجية وخدمية متقدمة كماً ونوعاً ومواكبة التطور العلمي والتقني في العالم وقد عني العراق في إقامة العديد من مراكز التدريب وذلك لزيادة القدرات البشرية والرفع من إمكانياتها ويمكن من ملاحظة جدول (7) ان نبين عدد من خريجي مراكز التدريب في العراق من هذه المراكز وعلى الرغم من الزيادة المهمة في عدد الخريجين الى ان الاستثمار في التدريب لم يكن في المستوى المطلوب قياساً في بلدان عربيه اخرى .

جدول (7) عدد خريجين مراكز التدريب في العراق

عدد الخريجين						اسم المركز
2010	2009	2008	2007	2006	2005	
236	194	146	-	27	-	مركز المعتصم
1518	1030	2382	72	-	-	مركز الاسكندرية للتدريب المهني
-	40	42	118	20	97	مركز البصرة للتدريب المهني
1317	934	2414	3375	1527	4923	مركز الوزيرية للتدريب المهني
-	487	2001	754	309	427	مركز خور الزبير للتدريب المهني
577	363	1668	4113	120	1186	مركز الزعفرانية للتدريب المهني
288	101	1734	762	47	251	مركز نينوى للتدريب المهني
849	502	2262	3883	675	949	مركز الشعلة للتدريب المهني
828	656	1605	907	70	-	مركز الوليد للتدريب المهني
306	203	267	122	456	560	مركز الشعب للتدريب المهني

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية - مركز التدريب المهني - قسم الاحصاء، نشرات متعددة.

ثالثاً- مؤشر الاستثمار في البحث العلمي

على الرغم ان العراق قد بدأ في بناء قدراته الفنية في مجال البحث العلمي منذ سنوات عديدة من خلال انشاء العديد من المختبرات ومؤسسات البحث ومن خلال تجهيزها بما تحتاجه من اجهزة ومعدات واختصاصيين مؤهلين وعلماء لإجراء بحوث في العلوم الاساسية والبحوث التطبيقية واملاكه الجامعات والكليات الفنية مختبرات جيدة التجهيز لأجراء البحوث، ومع ان هذه المؤسسات تتولى اجراء البحوث الاساسية فإنها كثيراً ما تتناول مشاكل البحوث التطبيقية المتصلة باحتياجات التنمية الاقتصادية وقد اولت الحكومة العراقية البحث والتطوير والنشاطات العلمية والتكنولوجية عناية خاصة من خلال تخصيص مبالغ على البحث والتطوير في خطط التنمية المتعاقبة وقامت بإجراءات تنظيمية اهمها مؤسسة البحث العلمي التي يقع على عاتقها القيام بمختلف البحوث العلمية في مختلف المجالات والاختصاصات الاقتصادية والاجتماعية الا ان جهود البحث والتطوير في بيئة الاقتصاد العراقي لا تزال محدودة جداً تتركز في مراكز البحوث الحكومية وخصوصاً الجامعات، فهناك انعدام شبه كامل لجهود البحث والتطوير



في المؤسسات الصناعية، وغياب تام لدور القطاع الخاص في المشاركة في الانفاق على البحث والتطوير (23).

ويمكن القول وبصورة عامة ان واقع البحث العلمي في العراق غير مشجع، وذلك نتيجة ضعف الجانب التمويلي على اعتبار ان التمويل يمثل عصب النشاطات الاقتصادية ويؤدي دوراً مهماً في تذليل الصعوبات والعقبات التي تواجه أنشطة البحث العلمي ويمكن من ملاحظة جدول (8) ان نرى حجم الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي .

الجدول (8) اجمالي الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي

السنة	اجمالي الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	العاملين في البحث والتطوير (لكل مليون نسمة)
2007	0.05	367
2008	0.03	378
2009	0.05	399
2010	0.04	415
2011	0.03	426

المصدر : حسن جمال حسن اليردوي ، تحليل أثار الفجوة التكنولوجية على التنمية الاقتصادية في البيئات الاقتصادية النامية، رسالة ماجستير الى قسم الاقتصاد جامعة القادسية غير منشورة ، 2015، ص72

كما يوضح جدول (9) مخرجات أنشطة البحث والتطوير وهي (المؤشرات التكنولوجية ذات الصلة في عدد براءات الاختراع والمؤشرات العلمية ذات الصلة في عدد الابحاث العلمية المنشورة) الوثيقة الصلة بقطاعات اقتصاد المعرفة ذات التكنولوجية العالية وهي مكمله لبعضها في قياس مدى قدرة اقتصاد معين على تحويل المعرفة الجديدة الى تطوير اقتصادي وتكنولوجي (24) .

الجدول (9) مخرجات البحث والتطوير في العراق

السنة	عدد براءات الاختراع		اجمالي براءات الاختراع الممنوحة	مقالات المجلات العلمية والتقنية*
	للمقيمين	غير المقيمين		
2000	50	7	57	29
2001	135	17	152	33
2002	143	6	149	24
2003	15	2	17	26
2004	13	1	14	27
2005	-	-	-	39
2006	14	-	14	67
2007	14	2	16	73
2008	28	1	29	68
2009	26	3	29	70
2010	13	1	14	68
2011	52	5	57	69

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية ، قسم الملكية الصناعية .

*معهد اليونسكو للإحصاء ، بيانات للمدة (2000-2011) ، منشورا على موقع اليونسكو .



يتضح من الجدول اعلاه عدد براءات الاختراع الممنوحة للعراقيين والاجانب للمدة المحصورة بين (2000-2011) الى ارتفاع عدد براءات الاختراع في المدة من (2000-2003) بالمقارنة بالسنوات اللاحقة ولم تسجل أي براءات اختراع للسنوات (2005 و 2006) بسبب الاوضاع الامنية غير المستقرة خلال تلك المدة .

ويعد نشر المقالات العلمية من المؤشرات التي يمكن الاستشهاد بها على ضعف النتائج المتحققة من الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير، إذ يبلغ متوسط انتاج المنشورات العلمية خلال المدة (2000-2011) نحو (49) مقالة علمية، ويترجم ذلك ضعف مؤشر منظومة البحث والتطوير في بيئة الاقتصاد العراقي .

يتضح مما سبق ان الاتفاق على البحث العلمي والتدريب والتأهيل استثماراً منتجاً يحقق أعلى العائدات ويمكن ملاحظة ذلك من خلال عوائد الاستثمار بالتعليم في الدول المتقدمة والتي تولي اهتمام كبير بالبحث العلمي، فالتقدم التكنولوجي الحاصل فيها ما هو إلا نتيجة الاتفاق المالي الكبير في مجالات البحث العلمي والتطوير ونرى عكس ذلك بالدول النامية التي هي بحاجة كبيرة للموارد المالية لتمويل البحث والتطوير (25).

اما في العراق فقد لاحظنا من خلال مؤشرات الاتفاق على التربية والتعليم والبحث العلمي هي نسب منخفضه جداً، إذ على الرغم من النمو في الناتج المحلي الاجمالي بعد عام (2003)، إلا أن نسبة الاتفاق على التعليم لا تتناسب مع اهمية هذا القطاع المهم، كما نلاحظ ان الزيادة في الاتفاق هي موجهه للموازنة التشغيلية دون الاستثمارية الامر الذي يدل على ضعف الجانب الاستثماري، في حين تبين لنا من متابعة مؤشرات التعليم في العراق، وعلى الرغم من وجود الكثير من الصعوبات التي تواجه عملية التعليم وفي ضوء الوضع الاستثنائي الذي يمر به البلد، إلا أن هناك ارتفاع ملحوظ في زيادة عدد الجامعات الامر الذي ادى الى زيادة عدد التدريسيين والطلبة على حدٍ سواء مما يتيح تبني الجامعات في العراق بعض المشاريع التي يمكن ان تكون احد الروافد المهمة لجلب الايرادات للدولة بشكل عام وللجامعة بشكل خاص، من خلال خلق مصادر تمويلية غير تقليدية للجامعة عن طريق الاستثمار وتسويق منتجات معرفية الى المؤسسات الاقتصادية وتعد مشكلة التمويل المشكلة الاساسية تجاه معظم الجامعات سواء كانت الجامعات العريقة وذات السجل التاريخي أم الجامعات الحديثة التكوين، حكومية أو خاصة، مما ينبغي صياغة استراتيجية لتنويع الايرادات التي تحصل عليها الجامعات لاسيما ان المؤسسات العلمية البحثية المنتشرة في ارجاء عالمنا، تتخذ دوراً فاعلاً في تهيئة فرص التقدم والنهوض .



الاستنتاجات

- 1- يعتبر رأس المال البشري هو جزء من رأس المال الفكري وليس هو رأس المال الفكري بذاته إذ يتمثل رأس المال البشري بالافراد الذين يمتلكون المهارات والخبرات ذات الصلة بتكوين الثروة لشركائهم بل هناك من اعتبره عنصرا غير ملموس يعبر عنه دائما بالمعرفة المتواجدة عند المستخدمين في الشركة والقدرة الإبداعية والتي تفوق في القيمة الحقيقية موجودات الشركة المادية .
- 2- لقد بينت الدراسة على الرغم ان هناك ارتفاع مستمر ، وتزايد في اعداد الطلبة الملتحقين في جميع المراحل الدراسية في العراق الى انه يقابل ذلك ارتفاع في مستويات التسرب في المراحل التعليمية نتيجة لعدم الاستقرار الامني الذي تشهده البلاد.
- 3- اوضحت الدراسة على الرغم من الزيادة في حجم الانفاق الحكومي على قطاع التعليم في العراق وبشكل مستمر الا انه لم يكن له دور فاعل في تقليل من حدة المشكلات التي يواجهها اداء القطاع التعليمي .
- 4- بينت الدراسة ان حجم الانفاق على البحث والتطوير في العراق لا يلبي لمتطلبات الاساسية لإقامة بنية تحتية لها فضلا عن ذلك ان التدريب المهني في العراق لم يحصل على الاهتمام وبالشكل المطلوب اذ يقتصر الى الوعي بأهمية التدريب ودوره في تكوين المهارات للأفراد .

التوصيات

- 1- التأكيد على أهمية كل من رأس المال (الفكري والبشري) والاستثمار فيهما الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة المعرفة وخبرات الأفراد .
- 2- التأكيد على أهمية تنمية الموارد البشرية في تحقيق النمو الاقتصادي لما لرأس المال البشري من أهمية في تطوير مهارات الأفراد ورفع كفاءتهم في الشركات أو المنشآت والقطاعات الاقتصادية المختلفة مما يساهم في تعزيز القدرات الإبداعية .
- 3- الاهتمام وتعزيز الدارسات والأبحاث وإقامة المؤتمرات وتوضيح أسس نظريات الاستثمار البشري مما يساهم في معرفة المعوقات والمميزات التي تتصف بها النظريات واليات تطبيقها على الواقع .
- 4- الاهتمام والاستفادة من دراسات وتجارب البلدان الناجحة في الاستثمار البشري ومحاولة نسخ هذه التجارب في البلدان العربية مع اخذ بنظر الاعتبار الاختلافات الزمنية والمادية والفرق في الموارد المادية والبشرية بين بلدان العالم المختلفة .



المصادر

- 1- أحمد أنور بدر، هل يمكن أن تتحول الأفكار إلى رأس مال، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، نوفمبر ٢٠١٠.
- 2- أماني خضر شلتوت، تنمية الموارد البشرية كمدخل استراتيجي لتعظيم الاستثمار في العنصر البشري، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، 2009.
- 3- انتصار محمد جواد، جدوى وجودة التعليم المهني التجاري في العراق، مجلة ابحاث ميسان المجلد 7، العدد 13، 2010.
- 4- ايمان عطية ناصف، اقتصاديات الموارد والبيئة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2007.
- 5- ثائر محمود رشيد العاني ومحمد علي موسى المعموري، بناء القدرات التكنولوجية في العراق في ظل نقل التكنولوجيا وحماية حقوق الملكية الفكرية، بيت الحكمة، العدد 24، بغداد، 2010.
- 6- حسن جمال حسن الیوداوي، تحليل أثار الفجوة التكنولوجية على التنمية الاقتصادية في البيئات الاقتصادية النامية، رسالة ماجستير الى قسم الاقتصاد جامعة القادسية غير منشورة، 2015.
- 7- حضري دليلة و بغداوي جميلة، ضرورة استثمار رأس المال البشري في الصناعة المالية الإسلامية لمواجهة تحديات الازمة العالمية، الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ضل الاقتصاديات الحديثة، جامعة حسيبة بن بو علي، 2011.
- 8- حريري ابو شعور و صليحة فلاق، رأس المال الفكري ودوره في دعم الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال، الملتقى الدولي الخامس، حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ضل الاقتصاديات الحديثة، جامعة حسيبة بن بو علي، 2011.
- 9- حيدر طالب موسى، واقع التنمية البشرية في العراق ومؤشراتها مع إشارة للواقع الخدمي والبيئي، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 1، 2015.
- 10- رايح عرابية وحنان بن عوالي، ماهية رأس المال الفكري و الاستثمار في رأس المال البشري، الملتقى الدولي الخامس، حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ضل الاقتصاديات الحديثة، جامعة حسيبة بن بو علي، 2011.
- 11- رضا شبلي الخوالدة، الاستثمار في الى البحث والعلمي، الجامعة الاردنية - الجمعية الاردنية للبحث العلمي - بدون تاريخ.
- 12- زياد هاشم عيسى - د. ناظم حسن رشيد، المعرفة التقنية ودورها في تطوير نظم المعلومات المحاسبية في ظل استخدام المعلومات الحديثة، بحث مقدم الى جامعة الزيتون الاردنية لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية، المؤتمر العلمي الخامس، 2005.
- 13- سالم عبد الحسن رسن - التعليم والتدريب ودورهما في تنمية الموارد البشرية العربية - بحث مقدم الى الندوة العربية - طرابلس - 2005 - ص4.



- 14- سوسن شاكر مجيد - محمد عواد الزيارات ، الجودة في التعليم دراسات تطبيقية ، دار صفاء للنشر ، عمان ، ط1 ، 2008 .
 - 15- سهيلة محسن الفتلاوي ، الجودة في التعليم، دار الشروق، عمان، ط1 ، 2008 .
 - 16- شهاب حمد شبحان ، فرص وتحديات الاستثمار البشري ودوره في التنمية الاقتصادية لدول عربية مختارة ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 4 ، 2010.
 - 17- عبد الحميد الوليد الصباغ ، محمد محبك، اتجاهات المعرفة في الوطن العربي ،مجلة تنمية الرافدين، مجلد 33، العدد 105 ، 2011.
 - 18- عبدالله زاهي الرشدان ، في اقتصاديات التعليم ، دار وائل للنشر ، عمان، ط3، 2008.
 - 19- محمود علي الروسان الدكتور محمود محمد العجلوني ، أثر رأس المال الفكري في الإبداع في المصارف الأردنية(دراسة ميدانية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية -المجلد - 26 العدد الثاني - 2010 .
 - 20- محمد خضري، اثر اقتصاد المعرفة في تحقيق التنافسية للاقتصاديات العربية ،بحث مقدم لجامعة الزيتون الاردنية ،مؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس، 2005.
 - 20- موسى خلف عواد ، عباس عصفور ، تقويم مؤشرات التنمية البشرية الخاص بالجانب التعليمي في محافظة القادسية للمدة 1990-2004 ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، مجلد 10، العدد 4، 2007.
 - 21- نزار كاظم صباح الخيكاني ، امكانيات البحث والتطوير في بلدان عربية مختارة ودورها في تعزيز القدرة التنافسية ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 12- العدد 1 ، 2010 .
 - 22- نزار كاظم صباح وانسجام كريم وحيد ، إمكانات السياسة الإنفاقية الحكومية في تطوير التعليم في العراق للمدة (1991-2012) مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلد 14، العدد 4، 2012.
 - 23- هناء محمود القيسي ، ادارة الجودة في التربية والتعليم ،اساليب وممارسات ، دار المناهج والتوزيع ، ط1، 2011.
 - 24- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ،تقرير السنوي 2014 ،العراق، 2014 .
 - 25- برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية 2007م- 2008م ، ص ص 261- 264.
- المصادر الانجليزية

1-Owolabi S. A &Okwu A. T- Aquantitive analysis of role of human resource developement in economic growth in nigria – European journal of economic - ISSN 1450-2275 Issue 27 2010 .



الهوامش

- (1) رايح عراية وحنان بن عوالي، ماهية رأس المال الفكري و الاستثمار في رأس المال البشري ، الملتقى الدولي الخامس ،حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ضل الاقتصاديات الحديثة ،جامعة حسية بن بو علي ،2011،ص 6
- (2) حريري ابو شعور و صليحة فلاق ،رأس المال الفكري ودوره في دعم الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال ، الملتقى الدولي الخامس ،حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ضل الاقتصاديات الحديثة ،جامعة حسية بن بو علي ،2011،ص4
- (3) أحمد أنور بدر، هل يمكن أن تتحول الأفكار إلى رأس مال، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية ، المملكة العربية السعودية ،نوفمبر ٢٠١٠ ،ص190
- (4) أماني خضر شلتوت ، تنمية الموارد البشرية كمدخل استراتيجي لتعزيز الاستثمار في العنصر البشري ، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة ،غزة ،2009،ص21
- (5) محمود علي الروسان ومحمود محمد العجلوني، أثر رأس المال الفكري في الإبداع في المصارف الأردنية(دراسة ميدانية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية -المجلد - 26 العدد الثاني - 2010،ص43
- (6) -حضري دليلة و بغداوي جميلة ،ضرورة استثمار رأس المال البشري في الصناعة المالية الإسلامية لمواجهة تحديات الازمة العالمية ،الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ضل الاقتصاديات الحديثة ،جامعة حسية بن بو علي ،2011،ص 6
- (7) -عبدالله زاهي الرشدان ، في اقتصاديات التعليم ، دار وائل للنشر ، عمان ، ط3، 2008، ص13.8
- (8) - سالم عبد الحسن رسن - التعليم والتدريب ودورهما في تنمية الموارد البشرية العربية - بحث مقدم الى الندوة العربية - طرابلس - 2005 - ص4.
- (9) -Owolabi S. A &Okwu A. T- Aquantitive analysis of role of human resource pevelopment in economic growth in nigria - European journal of economic -ISSN 1450-2275 Issue 27 2010 - p:10.
- (10) -شهاب حمد شيحان ، فرص وتحديات الاستثمار البشري ودوره في التنمية الاقتصادية لدول عربية مختارة ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 4 ، 2010، ص8.
- (11) - ايمان عطية ناصف ، اقتصاديات الموارد والبيئة ، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2007، ص211.
- (12) -مدحت القرشي، اقتصاديات العمل ، مصدر سابق ، ص170-171.



- (13) - موسى خلف عواد ، عباس عصفور ، تقويم مؤشرات التنمية البشرية الخاص بالجانب التعليمي في محافظة القادسية للمدة 1990-2004 ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، مجلد 10، العدد 4، 2007، ص 84.10
- (14) - محمد خضري، اثر اقتصاد المعرفة في تحقيق التنافسية للاقتصاديات العربية ، بحث مقدم لجامعة الزيتون الاردنية ، مؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس، 2005، ص 7.
- (15) - عبد الحميد الوليد الصباغ ، محمد محبك، اتجاهات المعرفة في الوطن العربي ، مجلة تنمية الريف، مجلد 33، العدد 105 ، 2011، ص 66.
- (16) - رضا شبلي الخوالدة ، الاستثمار في الى البحث والعلمي، الجامعة الاردنية - الجمعية الاردنية للبحث العلمي - بدون تاريخ - ص 2-3.
- (17) - زياد هاشم عيسى - د. ناظم حسن رشيد ، المعرفة التقنية ودورها في تطوير نظم المعلومات الحاسوبية في ظل استخدام المعلومات الحديثة ، بحث مقدم الى جامعة الزيتون الاردنية لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، المؤتمر العلمي الخامس ، 2005، ص 14.
- (18) - سهيلة محسن الفتلاوي ، الجودة في التعليم، دار الشروق، عمان، ط 1 ، 2008 ، ص 52.
- (19) - سوسن شاكر مجيد - محمد عواد الزيارات ، الجودة في التعليم دراسات تطبيقية ، دار صفاء للنشر ، عمان ، ط 1 ، 2008 ، ص 80.
- (20) - هناء محمود القيسي ، ادارة الجودة في التربية والتعليم ، اساليب وممارسات ، دار المناهج والتوزيع ، ط 1، 2011، ص 343.
- (21) - انتصار محمد جواد ، جدوى وجودة التعليم المهني التجاري في العراق ، مجلة ابحاث ميسان المجلد 7 ، العدد 13 ، 2010 ، ص 268 - 269.
- (22) عامر صالح، بحث في التعليم العالي في العراق، النشأة الأولى، الهموم والتطلعات. متاح على الموقع: www.shaglaw.com
- (23) ثائر محمود رشيد العاني ومحمد علي موسى المعموري ، بناء القدرات التكنولوجية في العراق في ظل نقل التكنولوجيا وحماية حقوق الملكية الفكرية ، بيت الحكمة ، العدد 24 ، بغداد ، 2010 ، ص 49 .
- (24) نزار كاظم صباح الخيكاني ، امكانيات البحث والتطوير في بلدان عربية مختارة ودورها في تعزيز القدرة التنافسية ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 12-العدد 1 ، 2010 ، ص 105 .
- (25) - برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية 2007م-2008م ، ص ص 261-264.